مفهوم الإستثمار له خاصية ليون تغير جامد يؤثر ويتأثر ويخضع للمتغيرات المحيط بها النظام السياسي والاقتصادي، إضافة إلى إرادة الأطراف والدول، واعتمدت الجزائر قوانين استثمار المشرع الجزائري لم يخالف القاعدة من أجل الأموال الأجنبية والوطنية.

كما أظهرت دراسة عدم وجود فروق في إجابات عينة الدراسة المعتمدة تعود إلى المتغيرات الشخصية التنظيمية حول التشريع والاستثمار الأجنبي، إلا أن المستثمرين الأجانب قد أكدوا على أن الوضع لم يعرف تغييرا بعد والأمور قد بقيت في المستوى الذي كانت عليه من قبل، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية من أجل تحقيق الدول المضيفة للاستثمارات ما تسعى إليه كان من الضروري توفير الضمانات المناسبة لإنجاح المشاريع الاستثمارية، لهذا قام المشرع الجزائري بتعديل السياسة المتبعة خصوصا ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، حيث طرق في المرسوم 93-12 إلى فتح المجال بشكل مباشر أمام الاستثمار الأجنبي، ثم جاء الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي تضمن العديد من الامتيازات والضمانات، بالإضافة إلى القوانين الداخلية، قامت الجزائر بإبرام بالعديد من الاتفاقيات الثنائية، والتي تهدف إلى حماية وتشجيع الاستثمار، التي تضمنت مجموعة من المبادئ ساهمت في كسب ثقة المستثمر الأجنبي.

ويستفاد مما سبق أن مفهوم الإستثمار يلعب دورا هاما في تحديد موضوع الحماية التي تضمنته العديد من التشريعات الداخلية أو الدولية، حيث تم إبرام العديد ممن الإتفاقيات في هذا الشأن سواء كانت إتفاقيات ثنائية أو جماعية تتعلق بحماية وتشجيع الاستثمار بالإضافة إلى القانون 16-09 ضمنه على مزايا وحوافز وضمانات من أجل استقطاب المستثمر، بالإضافة إلى ضمانات الإستثمار الأجنبي الموضوعية في القانون الدولي، والبحث عن وسيلة أخرى للحماية الإستثمار الأجنبي كالضمانات الإجرائية، ذلك أن الاستثمار يتأثر بفض بعض المنازعات ومن الوسائل المتاحة كالحماية الدبلوماسية والتحكيم.